



# استخدام إسرائيل للأسلحة المحظورة دولياً (الخلفيات و الآثار)

الدواء.د. محمد محمود المصري  
جامعة القدس المفتوحة  
دولة فلسطين





## استخدام إسرائيل للأسلحة المحظورة دولياً

### (الخلفيات و الآثار)

يتناول هذا البحث خلفيات و تاريخ استخدام إسرائيل للأسلحة المحظورة دولياً منذ قيامها و حتى تاريخ إعداد هذا البحث في نهاية العام 2015، بالإضافة إلى أهداف و ظروف ذلك الاستخدام و مناقضته للقانون الدولي و الإنساني. كما يهدف هذا البحث إلى محاولة تلمس الردود و الاستجابات الفلسطينية الدولية تجاه هذا الاستخدام.

إن الأسلحة المحرمة دولياً تشمل الأسلحة النووية و الكيميائية و البيولوجية و أنواعاً أخرى من الأسلحة التقليدية و لعل السبب الرئيس لتحريمها هو تجاوزها كونها مجرد سلاح حربي يستخدم ضد جيوش الأعداء إلى سلاح أعمى يقتل الجنود و المدنيين على حد سواء، بل و يتعدى تأثيره إلى الجنود الذين يستخدمونه. حيث حظر البروتوكول الأول لمعاهدة حظر و تحديد استخدام بعض الأسلحة، كما حظر البروتوكول الثالث لذات الاتفاقية استخدام الأسلحة الحارقة، و مع ذلك فقد رصد المراقبون و مندبو الوكالات الدولية و الأطباء و المنظمات الحقوقية في الأراضي الفلسطينية استخدام إسرائيل لعدد من الأسلحة المحرمة دولياً .

فاستخدام إسرائيل للأسلحة المحظورة، متعدد المستويات و الأدوات، و على مراحل استمرت لأكثر من سبعين سنة، لم يضر بالإنسان فقط و إنما أضر بالبيئة أيضاً، و لم يتوقف ذلك على الأضرار بالفلسطينيين بل تعداه إلى الشعوب العربية الأخرى.

يمكن إجمال ما سبق بالقول أن إسرائيل و قبل إنشائها كانت تسعى بدأب و جهد متواصل إلى الحصول على أسلحة غير تقليدية، كانت كيميائية أم جرثومية أم نووية، و قد نجحت في ذلك كثيراً، بمساعدة من دول متعددة، و لم تكتف إسرائيل بحيازة أو تصنيع هذه الأسلحة و إنما استعملتها حتى قبل ظهور الكيان ذاته، و لم تستعمله ضد الفلسطينيين فقط، بل استخدمته ضد العرب أيضاً. و قد استخدمت هذه الأسلحة بما يناقض القانون الدولي أو الإنساني، و بالتالي فهي أسلحة محظورة دولياً. و رغم ذلك. فإن أحداً لم يحاسب أو يلاحق إسرائيل في المحافل الدولية ، و السبب في ذلك يعود إلى ما يلي:

- أن الدول الغربية و الاستعمارية هي التي تدعم و تحمي إسرائيل و تساعدنا في امتلاك تلك الأسلحة، فهي لن تقوم بمحاسبتها.
- غياب الضغط العربي و الإسلامي على المشهد
- عدم القدرة الفلسطينية على متابعة هذا البحث، ذلك أن الطرف الفلسطيني يتميز بالضعف و الفرقة و الانقسام و تضييع الفرض الدولية، و تقرير غولدستون و فتوى محكمة لاهاي خير مثال على ذلك.
- قوة الحضور و التأثير الإسرائيلي في المحافل الدولية و مراكز صنع القرار العالمي.

و رغم أن الصورة قائمة، إلا أن الفرصة لم تضع إطلاقاً، فإن من الممكن إعادة ترتيب الأوراق في هذا الملف، و إعادة توحيد الصفوف، من خلال إطلاق حملة إعلامية و دبلوماسية و قانونية تفصح استخدامات إسرائيل للأسلحة المحظورة و آثارها المدمرة على الإنسان و البيئة الفلسطينية، و من خلال طرح هذا الملف في كل المحافل و الهيئات الدولية، و تقديم المسؤولين إلى المحاكم الشعبية و الدولية، و من خلال تشكيل جبهات مدنية في كل الدول الصديقة لجعل استخدام الأسلحة المحظورة ملفاً حاضراً في الوعي و الوجدان.

وسيتم التطرق في هذا البحث إلى النقاط التالية:

1. استخدام إسرائيل للأسلحة المحظورة على المدنيين وكذلك القوة المفرطة
2. استخدام إسرائيل للأسلحة المحظورة دولياً في عدوانها على الفلسطينيين منذ عام 1967.
3. الآثار المدمرة للأسلحة المحظورة على الإنسان و مكونات البيئة التحتية (الهواء ، الماء ، الأرض)
4. ردود الأفعال الدولية على استخدام إسرائيل للأسلحة المحظورة.
5. إمكانيات الرد و احتواء آثار الأسلحة المحظورة.

و بسبب قلة المراجع العلمية، فقد اعتمدنا في هذا البحث على الأوراق و الأبحاث الخاصة التي نشرت في مجلات و مواقع قدمت لمؤتمرات سابقة، في بلادنا أو خارجها و لهذا، فإن منهج هذا البحث هو المنهج الوصفي المتعلق بالسرد التاريخي الذي يضيء لنا أبعاد اللحظة التاريخية التي استخدم فيها السلاح المحظور دولياً.



يتناول هذا البحث خلفيات و تاريخ استخدام اسرائيل للأسلحة المحظورة دولياً منذ قيامها و حتى اعداد هذا البحث في نهاية العام 2015، بالإضافة الى اهداف و ظروف ذلك الاستخدام و مناقضته للقانون الدولي و الانساني. كما يهدف هذا البحث الى محاولة تلمس الردود و الاستجابات الفلسطينية الدولية تجاه هذا الاستخدام.

فاستخدام اسرائيل للأسلحة المحظورة، متعدد المستويات و الأدوات، و على مراحل استمرت لأكثر من سبعين سنة، لم يضر بالإنسان فقط و انما أضر بالبيئة أيضاً، و لم يتوقف ذلك على الأضرار بالفلسطينيين بل تعداه الى الشعوب العربية الأخرى.

و بسبب قلة المراجع العلمية، فقد اعتمدنا على الأوراق و الأبحاث الخاصة التي نشرت في مجلات و مواقع قدمت لمؤتمرات سابقة، في بلادنا أو خارجها و لهذا، فإن منهج هذا البحث هو المنهج الوصفي المتعلق بالسرد التاريخي الذي يضيء لنا أبعاد اللحظة التاريخية التي استخدم فيها السلاح المحظور دولياً.

خلفية تاريخية حول استخدام اسرائيل للأسلحة المحظورة :

كشف د. سليمان أبو ستّة في مقال له نشر بصحيفة الحياة اللندنية في العام 2003 تاريخ استخدام الصهاينة للأسلحة المحظورة حتى ما قبل قيامها في العام 1948، و ذلك على النحو التالي:

• تسميم مياه عكا بتاريخ 1948/4/22 بعد ان ازدحمت بمواطنيها و المهاجرين من حيفا، فقد تم حقن قناة الماء التي تغذي عكا بمياه الشرب بجرثومة التيفوئيد، و قد انتشر المرض بين الأهالي و الجنود البريطانيين، و قد وثق الصليب الأحمر الحادثة بتقرير رسمي موثق.

• محاولة تسميم غزة بتاريخ 1948/4/25، فقد حاول الصهاينة تكرار العملية الناجحة في عكا، و ذلك بتطبيقها في غزة، و لكن القوات المصرية ألقت القبض على الثلاثة اليهود اللذين كانوا يحاولون تلويث مياه غزة المنكوبة بميكروب التيفوس و الدوزنطاريا.

• محاولة نشر الكوليرا في مصر و سوريا، و هو ما ذكره البروفيسور سيث كارلوس في بحثه بعنوان " الارهاب البيولوجي و استعمالاته منذ عام 1900" فقد اشار الى انتشار هذا المرض في مصر و حصد قرابة عشرة آلاف مواطن، و قد نشر عن ذلك في جريدة التايمز اللندنية بتاريخ 1947/9/26، كما حصد في سوريا أقل من العدد المذكور سابقاً و نشر عنه بذات الجريدة بتاريخ 1947/12/21 أي بذات الفترة التي انتشر فيها بمصر. و قد ذكر الباحث كارلوس ان جريدة الأورينت الصادرة في بيروت ان شرطة دمشق قد ألقت القبض على عدد من الصهاينة اللذين نشروا الوباء

في سوريا لإحباط خطة الأعداد لجيش الانقاذ ليدخل فلسطين، كما نفت الحكومة البريطانية اتهام الاخوان المسلمين لهم بأن الانجليز سلموا لمصر أمصال غير صالحة لتسميم المصريين.

• خطة بن غوريون لاستعمال أسلحة بيولوجية، و هو ما أورده الباحث أفنز كوهين في مركز الدراسات الدولية و الأمن في جامعة ماريلاند، و هو مؤلف كتاب "اسرائيل القنبلة"، و قد نشر بحثه في مجلة "استعراض الحد من الأسلحة" الفصلية الصادرة في خريف عام 2001، حيث جاء في هذا البحث أن بن غوريون، و قبل اعلان الدولة، جمع العلماء اليهود الألمان الذين عمل بعضهم مع النازيين، و أنشأ بمساعدتهم مركزاً للأبحاث البيولوجية لاستخدام الجراثيم في الحرب وتحويل ذلك الى وحدة علمية تعمل تحت لواء الهاجاناة أو الجيش الاسرائيلي.

• كشفت الصحفية سارة لييوفيتش دار، و هي صحفية تعمل الآن في صحيفة هآرتس، خلال مقابلة مع العالم افرام كاتسير و العالم الكسندر كينان و الضابط شلومو جور المسؤول عن وحدة الجراثيم و نشرت المقابلة بتاريخ 1993/8/13 بجريدة حدشوت بعنوان "الميكروبات في خدمة الدولة" و كشفت هذه الصحفية أن هؤلاء وضعوا خططاً لدراسة احتمالات الحرب الجرثومية، و قد انكر كل من قابلتهم صلتهم بتسميم غزة أو عكا و لكن آخرين اعترفوا بأنهم سمموا مياه بعض القرى العربية حتى لا يعودابناؤها اليها.

• التحقيق الهولندي، و هو تحقيق جرى من قبل السلطات الهولندية بعد سقوط طائرة شحن اسرائيلية تابعة لشركة إلعال عام 1992 فوق ضاحية في امستردام و سبب وفاة 47 شخص و مئات من الاصابات الغامضة، و اتضح من خلال التحقيق ان الطائرة تحمل 50 جالوناً من مادة تدخل في صناعة غاز السارين و قد كانت الشحنة مرسلة من شركة سولكاترونك الأميركية الى مركز البحوث البيولوجية في اسرائيل.

• البحث الذي نشره المحرر العلمي في صحيفة NRC- Handelsblad التي تحظى باحترام الرأي الليبرالي و اسم هذا المحرر كاريل كنيب، و قد نشر بحثه بتاريخ 27 نوفمبر 1999، و يعد من أكبر و أهم التقارير التي رصدت حرب اسرائيل الجرثومية، و كان أهم ما جاء فيه أن مركز البحوث البيولوجية و منذ العام 1950 طور أنواعاً من الأمراض و المواد السامة و المواد التي تفقد القدرة و الإرادة مثل الشلل و الهلوسة و عدم القدرة على التركيز. و ان التعاون وثيق بين اسرائيل و هولندا و ألمانيا و بريطانيا و كندا. كما عمل هذا المركز على تطوير المواد السامة و غازات الأعصاب مثل الطابون و السومان و السارين و "في اكس".



و يختم د. أبو ستّة بحثه بالقول "تملك اسرائيل أكبر مخزون من الأسلحة البيولوجية و الكيماوية في أوروبا و آسيا، مما يمثل خطراً داهماً على المنطقة ، و اذا اضفنا الى ذلك اسلحتها النووية، فإن من الغريب ان يترك كل ذلك و يطارد كل عالم عربي في بيته."

## استخدام الأسلحة المحرمة دولياً

قدم كل من الدكتور ماهر حامد الحولي الاستاذ المشارك في الفقه و أصوله و القاضي الدكتور عبد القادر صابر جرادة استاذ القانون الجنائي بالجامعة الاسلامية، و صفاً و تعريفاً للأسلحة المحرمة دولياً، و الأنواع التي استخدمتها اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة بالذات، و ذلك في بحثهما المشترك تحت عنوان "التكليف الشرعي و القانوني للحرب على غزة" و قد صدر البحث في عام 2010، و مما جاء فيه

"الأسلحة المحرمة دولياً تشمل الأسلحة النووية و الكيماوية و البيولوجية و أنواعاً أخرى من الأسلحة التقليدية و لعل السبب الرئيس لتحريمها هو تجاوزها كونها مجرد سلاح حربي يستخدم ضد جيوش الأعداء الى سلاح أعمى يقتل الجنود و المدنيين على حد سواء، بل و يتعدى تأثيره الى الجنود الذين يستخدمونه. حيث حظر البروتوكول الأول لمعاهدة حظر و تحديد استخدام بعض الأسلحة، كما حظر البروتوكول الثالث لذات الاتفاقية استخدام الأسلحة الحارقة، و مع ذلك فقد رصد المراقبون و مندوبو الوكالات الدولية و الأطباء و المنظمات الحقوقية في الأراضي الفلسطينية استخدام اسرائيل لعدد من الأسلحة المحرمة دولياً و من أهم هذه الأسلحة:

- الأسلحة الكهرومغناطيسية او أسلحة الميكروويف، التي أظهرت التشوهات و الاصابات التي رصدها أطباء المشافي في القطاع أنها عوارض لذلك السلاح المحرم، ظهرت في صورة تشوهات غير طبيعية للجثث و حرقها و اذابة الجلد مخترقة العظام، و ذلك النوع من الأسلحة يتسبب في تقطيع أوصال الأشخاص المستهدفين مع ظهور حروق في أجزاء مختلفة من أجسادهم .
- قنابل الحرارة و الضغط الفراغية و القنابل الوقودية الهوائية، و ذلك النوع من الأسلحة قد ظهر أثره في انهيار الرئتين و توقف في القلب من دون أسباب واضحة، بالإضافة الى نزيف في الدماغ و تفتت أو تفجر أعضاء الجسم الداخلية.

- الفسفور الأبيض، تلك القنابل قد ظهرت في هيئة جروح مختلفة و حروق من الدرجة الثالثة تمتد من الجلد نحو الأعضاء الداخلية فيصبح من المستحيل علاجها في بعض الأحيان، و هناك اعتراف رسمي اسرائيلي باستخدامها.
- القنابل الصغيرة و المتفجرات المحشوة بالمعادن (الدائم)، و هي عبارة عن قنبلة صغيرة القطر تحتوي على مركب في حالة كثيفة و معادن خاملة متفجرة في داخلها، مما يجعلها قادرة على الوصول بدقة قاتلة و الانفجار ضد الأهداف السهلة مع انخفاض مدهل للأضرار الجانبية، و هي تحدث جروحاً غريبة تتمثل في بتر للرجلين و اليدين و وفيات غير مفهومة بعد أن يكون الأطباء قد عالجوا الجروح الظاهرة. و في تقرير اللواء الركن عرابي كلوب قدمه خلال ورشة عمل نظمها ديوان الموظفين في غزة في شهر تموز من عام 2014 بعنوان " قراءة في حرب اسرائيل الثالثة على قطاع غزة" اورد فيه أنواع القذائف المحرمة دولياً على النحو التالي:  
الأول: هو استخدام قذائف (DIME) التي سبق و ان استخدمتها في حرب (الرصاص المصبوب) في عام 2012 و هي قذائف صنعت خصيصاً لأهداف ذات بصمة صغيرة تنتشر بكثافة ذرات معدنية خاملة تخرق بكثافة جسم الانسان يصعب تخلص الأنسجة منها.
- الثاني: المحرم دولياً هو القنابل الاختراقية و التي تسبب تفجيرات كبيرة و توقع عدداً كبيراً من القتلى المدنيين و تستخدم القنابل في الحروب العادية ضد التحصينات الموجودة تحت الارض و التي تكون لمراكز القيادة و مستودعات الذخيرة و تتسبب في اختراق مسافات عديدة بقوة تفجيرية عالية تتناسب مع طبيعة التحصينات الموجهة اليها.
- الثالث: الفسفور الأبيض الذي استخدمته اسرائيل في الحرب حيث يعمل عبر امتزاج الفسفور مع الاكسجين على تكون مادة شمعية شفافة و بيضاء مائلة للاصفرار، و تنتج ناراً و دخاناً أبيض كثيف، و في حال تعرض المنطقة للتلوث بالفسفور الابيض يترسب في التربة أو قاع الأنهار و البحار أو حتى على أجسام الأسماك، و عند تعرض جسم الانسان للفسفور الأبيض يحترق الجلد و اللحم و لا يبقى الا العظم.
- من جهته نشر الدكتور حنا عيسى استاذ القانون الدول مقالاً في موقع معاً الاخباري تحت عنوان " استخدام اسرائيل لأسلحة محظورة اجرام عالمي للقضاء على شعاعزل" و قد نشر بتاريخ 2013/5/19 و جاء فيه أن استخدام الاحتلال الاسرائيلي العديد من الأسلحة و الغازات المحمة دولياً في حربه ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية و قطاع غزة، متسائلاً عن دور الأمم المتحدة و المجتمع الدولي من الأسلحة





المحظورة دولياً، قائلاً: "في سنة 1977 جاءت المادة 35 من بروتوكول جنيف التي تنظم تقنيات الحرب لتمنع استعمال الأساليب أو الوسائل الحربية التي من شأنها أو بإمكانها أن تحدث أضراراً كبيرة و دائمة و خطيرة، و من الاتفاقيات التي تنظم استخدام السلاح اعلان سان بطرسبورغ لعام 1868 لحظر القذائف المتفجرة، اعلان لاهاي لعام 1899 حول قذائف دم و الغازات الخانقة، و اتفاقيات لاهاي لعام 1907 و بروتوكول جنيف عام 1925 حول الغازات السامة و بروتوكول جنيف لعام 1977 و اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1980 بشأن حظر أو تقييد بعض الأسلحة التقليدية و الأسلحة الجرثومية."

و أضاف: " ان لدولة الاحتلال الاسرائيلي تاريخ طويل في مجال استخدام الأسلحة المحظورة دولياً، و الحرب على قطاع غزة صيف 2006 و مطلع عام 2009 خير دليل، حيث أثبتت الدراسات و الأبحاث استخدام اسرائيلي للأسلحة و الغازات المحرمة دولياً غير ابهة بالقوانين و الأعراف الدولية التي تحظر هذه الاستخدامات، مشيراً الى استخدام قوات الاحتلال القنابل اللولبية التي تخترق طبقات عدة من أي بناء تصيبه، و قنابل عنقودية تقذف قنابل صغيرة على مسافات كبيرة، اضافة لقنابل لولبية و انشطارية و فسفورية، و بذلك تخالف اسرائيل معاهدة جنيف التي تحظر استخدام مثل هذه الاسلحة ضد المدنيين و في المناطق السكنية"، مؤكداً على أن استخدام هذه الأسلحة و القنابل هو اجرام عالمي دولي منظم هدفه القضاء على شعب أعزل بأكمله. و أورد د عيسى قائمة بالأسلحة المحظورة بنص معاهدة أو قاعدة عرفية، و هي الأسلحة السامة، القذائف القابلة للانفجار، أو الحارقة التي يقل وزنها عن 400غ، القذائف المتفجرة القابلة للانتشار أو التمدد في الجسم أو القذائف دم دم، الأسلحة الكيماوية و الجرثومية و النووية، الأسلحة التي لا يمكن الكشف عن شظاياها في الجسم بأشعة اكس، الألغام و الأفخاخ، الأسلحة الحارقة، الأسلحة الموجهة بواسطة طاقة معينة او اشعة.

و دعا الدكتور حنا عيسى الأمم المتحدة و المجتمع الدولي التي تحمل مسؤولياته بوضع حد للانتهاكات الاسرائيلية الجسيمة ضد المواطنين الفلسطينيين العزل، و الزام اسرائيل بالقانون الدولي و اعرافه في تعاملها مع الفلسطينيين.

اما تقرير مركز الإعلام و المعلومات فقد نشر في تقريره الصادر بتاريخ 2013/7/14 تفاصيل حول الاسلحة المحرمة دولياً و التي استخدمتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل و جاء فيه ان التقارير الطبية و البيئية أثبتت عدة مرات ان قوات الاحتلال الاسرائيلي استخدمت اليورانيوم المنضب في

حربها ضد الفلسطينيين، خاصة الأطفال منهم، فقد أكد د. يوسف أبو صفية رئيس سلطة جودة البيئة الفلسطينية ان هناك دلائل كبيرة تدل على تعرض 1500 من جرحى انتفاضة الأقصى لقذائف و ذخائر اليورانيوم المنضب.

و اعتمد ابو صفية في الوصول لهذه الحقيقة على تقارير صدرت عن المستشفيات التي تمت فيها معالجة جرحى الانتفاضة أكدت كلها استخدام اسرائيل لذخائر اليورانيوم ضد الفلسطينيين.

كما أن الحروق التي اصيب بها الجرحى تعطي دلائل على استخدام اليورانيوم المنضب في عمليات القمع التي مارسها جيش الاحتلال الاسرائيلي ضد الفلسطينيين كما ان لها مقدرة على تفجير الدماغ بشكل كامل و بشكل لم يسبق له مثيل. و لم يظهر مثل هذا النوع من الاصابات في الانتفاضة الأولى، حيث أن الاصابات التي تنتج عن اليورانيوم المنضب ظهرت فقط في انتفاضة الأقصى. و تترك هذه الاصابات في حال نجاة المصاب بها أثراً مأساوية تنعكس على مستقبل الإنسان الفلسطيني و لا تكمن المخاوف فقط في عدد الشهداء أو الجرحى اللذين يسقطون حالياً نتيجة استخدام هذه الذخائر.

و في تقرير لها قالت المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الانسان في رسالة وجهتها الى وزير القضاء الاسرائيلي ان تقارير وصلتها تشير الى استخدام جيش الاحتلال "ذخيرة تحوى عنصر اليورانيوم المنضب، و ذلك في قصفه المكثف لمناطق الضفة و غزة باستخدام مروحيات الأباتشي و الكوبرا الحربية."

و اشارت الرسالة الى أن مصادر متطابقة اكدت للمجموعة أن مروحيات الهيلوكوبتر التي ابتاعتها قوات الاحتلال الإسرائيلي من الولايات المتحدة الأمريكية مزودة بأنظمة سلاح أمريكية من هذا النوع، و ان حقيقة امتلاك اسرائيل لليورانيوم المنضب لا يمكن انكارها.

و كشف المركز الأمريكي (International Action Center) في 27 نوفمبر 2000 وثيقة يقول فيها، ان اسرائيل تستخدم اليورانيوم ضد الانتفاضة الفلسطينية.

و ذكر التقرير ان هذه الأسلحة تشمل أنواعاً من رصاص "دم دم" المتفجر و القذائف التي تغلف بطبقة يورانيوم المنضب المتميزة بدرجة عالية من السمية و الإشعاعية.

و كان فريق تحقيق تابع للمركز (IAC) قد شاهد في 1 و 2 نوفمبر 2000 طائرات الهيلوكوبتر الاسرائيلية تطلق نيرانها على مناطق ذات كثافة سكانية عالية، و حسب القانون الدولي فإن هذا الهجوم على مناطق مدنية يعتبر جرائم حرب ضد المدنيين لها تأثير مدمر على الانسان و البيئة على المدى المتوسط و البعيد.



و قد ذكر المركز الامريكي (IAC) أن اسرائيل عملت في برنامج ذخائر اليورانيوم المنضب على مدى الأربعة عشر عاماً الماضية بإشراف صارم من جهاز الاستخبارات الاسرائيلية "الموساد"، و تبعاً لهيئة لاكا الهولندية LAKA Foundation فإن جيش الاحتلال الاسرائيلي قد استعمل اسلحة اليورانيوم المنضب في حرب 1973 بتوجيه امريكي كما أن اسرائيل هي أحد الدول التي تستعمل ذخائر اليورانيوم المنضب.

و يعتبر اليورانيوم المنضب منتجاً ثانوياً في عملية التخصيب، و يتميز بدرجة عالية من السمية و النشاط الإشعاعي، و أطلق عليه مصطلح منضب بسبب اختزال المحتوى من نظير اليورانيوم 235 القابل للانشطار من 0.7% الى 0.2% خلال عملية التخصيب.

علماً بأن نظير اليورانيوم 235 ينشط في المفاعلات الحرارية بنيترون حراري طاقته لا تتجاوز 0.025 KeV و يشكل نظير اليورانيوم 238 أكثر 99% من المحتوى لليورانيوم الطبيعي و المنضب و يبلغ مستوى النشاط الإشعاعي للأخير حوالي 60% من النشاط الإشعاعي لليورانيوم الطبيعي، و له فترة نصف عمر 4.5 بليون سنة.

و يمتلك اليورانيوم المنضب العديد من الصفات التي تجعله مفضلاً في الاستعمال كذخائر:

- انه عالي الكثافة حيث يبلغ 1.7 من كثافة الرصاص.
- متوفر بكميات ضخمة جداً بسبب تراكم الكميات على مدار 50 سنة كنفائات للمفاعلات و الأسلحة النووية.
- يعطي بدون مقابل لصانعي الأسلحة و بالتالي تصبح المادة الخام متوفرة بلا ثمن. و لذا فإن ذخائر اليورانيوم المنضب هي عبارة عن نفائات نووية تحملها القذائف و الرصاصات بهدف زيادة قدرتها في الاختراق و التفجير، ناهيك عن كونها تدمر البيئة الفلسطينية بإشعاعات تظهر آثارها السلبية على الانسان و النبات و الحيوان على المدى المتوسط و البعيد في شكل خلل جيني و تشوهات خلقية و أمراض سرطانية.

## الغازات السامة

في 13 فبراير 2001 أعلن الرئيس ياسر عرفات أن جيش الاحتلال الاسرائيلي استخدم أسلحة محرمة دولياً ضد الفلسطينيين، و هي الغازات السوءاء التي استخدمت في خان يونس.

و قالت مديريةية الامن العام في قطاع غزة ان القوات الاسرائيلية استخدمت غاز الأعصاب ضد المواطنين في خان يونس في ذلك اليوم. و اوضحت المديرية في بيان صدر عنها، أن تلك القوات قامت بإطلاق كميات كبيرة من قنابل الغاز، التي تحتوي على غاز الاعصاب السام في منطقة خان يونس عند حاجز التفاح، مما أدى الى اصابة عشرات الفلسطينيين.

و قد استخدم هذا الغاز لأول مرة في خان يونس، جنوب قطاع غزة، خلال الفترة بين 2001/2/20-12، حيث أطلقت قوات الاحتلال الغاز السام على منازل المواطنين في مخيم خان يونس، الأمر الذي خلف قرابة 238 مواطناً مصاباً. و تكرر استخدام هذا النوع من الغاز في حالات محدودة، الا أن قوات الاحتلال قد علقت استخدامه، فيما يبدو بعد فضح هذا الموضوع دولياً من قبل منظمات حقوق الانسان.

### الرصاص المتفجر

حيث لاحظ أطباء المستشفيات بالصفة الغربية و قطاع غزة أن عدد من الاصابات التي كانت تصل الى المستشفيات من المواجهات خلال انتفاضة الأقصى كان ذا مخرجين، و ان الجهة التي يخرج منها الطلق الناري تكون اكبر من الجهة التي يدخل منها، كما أنها كانت تحدث تهتكاً في الأنسجة و كانت تسبب الاعاقات رغم انها لم تكن في مناطق حساسة.

و بعد ان تكررت هذه الحالة أكثر من مرة، بدأت مراكز حقوق الانسان في اصدار تقارير تثبت ان قوات الاحتلال الاسرائيلي تستخدم الرصاص المتفجر (الدمدم) في المواجهات ضد المتظاهرين الفلسطينيين و ذكر تقرير للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان أن المواطن عبد الرحمن أبو بكر (29 عاماً) قد استشهد برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلي، حيث أصيب في رأسه برصاصة من النوع المتفجر.

و يعتبر الرصاص المتفجر و المعروف باسم "دمدم" من الاسلحة المحرمة دولياً حيث يتفجر في الجسم لحظة الاصابة به، و تنتشر أجزائه على هيئة شظايا لتلحق الضرر بمناطق واسعة من الجسم مما يؤدي لتفاقم الاصابة و جعل العلاج منها شبه مستحيل و خاصة اذا اصابت العظام حيث تؤدي لتشمها بشكل حاد.



و هذا السلاح الذي بدأ استخدامه خلال الحرب الاهلية الامريكية في القرن التاسع عشر محرم دولياً منذ عام 1868 عندما صدر تصريح بطرسبرغ بتحريم استعمال الرصاص المتفجر (الدمدم)، و أيد مؤتمران دوليان عقدا في لاهاي بهولندا، سنة 1899 و سنة 1907 (مبادئ بطرسبرغ) التي تركز على ان استخدام أسلحة تسبب "معاناة غير ضرورية" أو "أذى زائد" محرم. و أعيد تأكيد هذا المبدأ المعتبر أيضاً جزءاً من القانون الدولي العرفي، في مؤتمر دبلوماسي عقد في جنيف عام 1977.

### القنابل و المقذوفات المحرمة

استخدمت قوات الاحتلال الاسرائيلي أنواعاً مختلفة من المقذوفات المحرمة دولياً التي تمس بعدد كبير جدا من الضحايا و تؤدي لوفيات أو الاصابة بجروح شديدة و لعاهات و اعاقات دائمة. و من اخطر هذه القذائف ما يسمى " الفلاشط" الامريكية الصنع، و هي قذائف تطلقها الدبابات و تحوي داخلها كميات هائلة من الاسهم الفولاذية الصغيرة يصل عددها ل 5 آلاف سهم تتطاير لدى اطلاق القذيفة و تخرق كمية كبيرة منها جسد الضحية فتمزقه من الداخل و تقتله على الفور.

و لم تكف اسرائيل باستيراد هذا النوع من القذائف من الولايات المتحدة بل قامت الصناعات العسكري " الاسرائيلية" بتطوير قذائف أشد فتكاً و أسمتها قذائف "ركيفت".

و لم يكن أمام منظمات حقوق الانسان التي رصدت استخدام اسرائيل لهذه الاسلحة ضد المدنيين الفلسطينيين الا اللجوء للقضاء الاسرائيلي في محاولة منها لمنع الجيش الاحتلال من استخدامها، حيث قدمت منظمة أطباء لحقوق الانسان شكوى للمحكمة العليا الاسرائيلية ضد جيش الاحتلال، و قائد اللواء الجنوبي و وزير الحرب الاسرائيلي، في اكتوبر 2002 طالبة منعهم من استخدام قنابل ال "فلاشط" ضد الفلسطينيين الا ان المحكمة رفضت الطلب مجيزة بذلك استخدام هذا السلاح المحرم دولياً، بادعاء انه لا يمكنها أن تحدد للجيش نوعية الاسلحة التي يمكنه استخدامها في حربه ضد الفلسطينيين، مؤكدة ان منع هذه الأسلحة سيؤدي لطلب جهات اخرى منع استخدام القنابل اليدوية و الغاز المسيل للدموع.

و رأت ممثلة النيابة العامة للدولة، المحامية يوخيجانسين، في قنابل ال "فلاشط" و سيلة قتالية ناجعة و مهمة في المعركة ضد "الارهاب" و زعمت ان استخدام هذه القنابل يتم فقط ضد المشبوهين بالقيام بعمليات تشكل خطراً على الجنود أو المدنيين الإسرائيليين.

و يعود تاريخ استخدام اسرائيل لهذه القذائف الى حرب 1973 حينما قامت الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة بشحن كمية كبيرة من قذائف الفلاش التي كانت تستخدمها في فيتنام، ثم استخدمت القوات "الاسرائيلية" كميات كبيرة من هذا القذائف في الحرب ضد لبنان.

و من الامثلة الحية على استخدام قوات الاحتلال لهذه الأسلحة ضد المدنيين ما تم يوم الجمعة 2003/1/31 عندما أصيب 11 فلسطينياً معظمهم من الفتية و الاطفال بشظايا قذائف أطلقتها دبابات اسرائيلية على ملعب لكرة القدم شرقي مخيم جباليا في قطاع غزة.

و زعمت صحيفة هآرتس الاسرائيلية نقلاً عن مصادر في جيش الاحتلال قولها أن قذائف أطلقت نحو منطقة مفتوحة و ليس منطقة سكنية، باتجاه ثلاثة فلسطينيين كانوا يعدون لإطلاق قذائف محلية الصنع نحو المستوطنات الاسرائيلية. و في حالة اخرى أدى سقوط قذيفة من هذا النوع على بستان لعائلة أبو العجين في سبتمبر 2002، الى استشهاد الام، و ابنتين، و ابن عمهما، بعد أن مزقت أجسادهم سهام الفلاش.

أما أكبر الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال باستخدام هذه القذائف فكانت في 20 أكتوبر 2003 عندما استهدفت سيارة مدنية بمخيم النصيرات بصاروخين في احدى عمليات الاغتيال و سقط في الحادث 12 فلسطينياً بعد أن اصاب الصاروخ الثاني تجمعا للفلسطينيين حاولوا انقاذ ركاب السيارة.

و قد اثار رئيس حركة "ميرتس" يوسي سريد جداً حاداً في الأوساط الاسرائيلية بعد تهديده بفضح الأسلحة التي استخدمتها قوات الاحتلال خلال هذه الجريمة، حيث طلب من وزير الحرب الاسرائيلي شاؤول موفاز كشف نوعية السلاح الذي استخدم في النصيرات امام لجنة الخارجية و الأمن و لكنه رفض.

و من الأنواع الأخرى للقذائف المحرمة التي تستخدمها قوات الاحتلال ما كشفت عنه مديرية الدفاع المدني الفلسطيني من استخدام قوات الاحتلال خلال قصفها منازل المواطنين و ممتلكاتهم بأنواع جديدة من القنابل الكيماوية المحرمة دولياً، و من بين هذه الأنواع قنابل الالكترين و الثراميت و النابالم، و التي تشتمل على أجهزة مفجرة مهمتها إشعال محتويات القنبلة التي تضم مواد كيماوية مثل الفسفور و المغنيسيوم و الزنك و الثراميت و بذرة الكتان، و التي ينتج عنها أثناء الانفجار كرات نارية تؤدي الى اشتعال المكان المحيط.



و غلاف هذه القنابل من الأنواع المقواة و المصممة لكي تنتشر و تشعل النيران في المباني، كما أن بعض هذه القنابل تحتوي على الغلاف الثقيل من الأنواع المقواة للهجوم على المنشآت ذات التحصين المتين.

### أثر الأسلحة المحظورة على البيئة

في التقرير الموسع الذي نشره مركز الميزان لحقوق الانسان في غزة، و نشر بتاريخ 2014/3، تم فيه ايراد آثار العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة و خصوصاً على سلامة و جودة الأغذية، جاء فيه أن العدوان الاسرائيلي المستمر على قطاع غزة سيما عملية (الرصاص المصوب)، أدى الى تدمير ما نسبته 17% من مجمل الأراضي الزراعية، حيث دمر الغطاء النباتي و دمرت التربة الزراعية بفعل العملية الحربية، و استخدام قوات الاحتلال الاسلحة المحرمة دولياً مثل القنابل الفسفورية و اليورانسيوم المخضب، مما أدى الى تلويث التربة و بالتالي المحاصيل الزراعية، كما تلوثت التربة الزراعية و غير الزراعية بمسببات الأمراض لا سيما تلك التربة التي تجاور محطات معالجة المياه العادمة، و شبكات الصرف الصحي، التي تعرضت للقصف أثناء العدوان. من ناحية أخرى تلوثت التربة و الأراضي الزراعية بالنفايات الإنشائية الناجمة عن المباني التي تعرضت للقصف و التدمير و التجريف.

أما فيما يتعلق بالتلوث الإشعاعي نتيجة استخدام قوات الاحتلال للأسلحة المحرمة دولياً، يشير أ.د. يوسف أبودية، رئيس المركز القومي للبحوث، أن معدل الإشعاع في القطاع يرتفع إلى مستوى الخطر، و كان السؤال هو: أي المصادر التي تضررت بالإشعاع أكثر، الماء أو الهواء أو التراب أو الغذاء؟! و هو سؤال يحتاج الى دراسة معمقة لتحديد المصدر و طريقة المعالجة.

بعد العدوان على غزة كانت الطامة الكبرى حيث درس مستوى الإشعاع في عدة عينات أخذت من التربة من أنحاء متفرقة من القطاع فأعطت الدراسة نتائج مذهلة، عرض موضوع الدراسة في مؤتمر البيئة في ايطاليا بتاريخ 2009/10/6، مما حفز على استشارة الجهات المسؤولة على مستوى الدول العربية، من قبل المركز القومي للبحوث ف جاء كتاب الهيئة العربية للطاقة الذرية مستجيباً لها باستعداده لعمل دراسة مسحية للإشعاع في قطاع غزة، و أعد المركز القومي للبحوث المشروع و جاري وضعه على خطة الهيئة لاتخاذ القرار اللازم بشأنه.

ومن هنا يلزم دراسة التوازن البيئي الحيواني والنباتي حتى يمكن وضع المقترحات التي تعيدها إلى طبيعته وليتمكن الإنسان في القطاع من الحياة بشكل الأفضل.

من جهته، يشير الدكتور عبد الفتاح عبد ربه، أستاذ العلوم البيئية المساعد في قسم الأحياء بالجامعة الإسلامية، إلى أن العدوان على غزة خلال عملية الرصاص المصوب تسببتدمير البيئة الزراعية باستخدام أسلحة محرمة دولياً، وذلك وفق خطة مبرمجة. فقد أضرت هذه الأسلحة بنسيج التربة والتربة العلوية للأرض التي تحتاج لسنوات طويلة لتتشكل، كما أن الأسلحة الإسرائيلية لوثت التربة الزراعية بالمواد الإشعاعية والفسفورية، وأفقدت الأراضي الزراعية خصوبتها.

يضاف إلى ذلك تدمير شبكات ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي والذي أدى إلى انسياب المياه العادمة إلى الأراضي الزراعية وتلويثها، فقد أدى قصف محطة معالجة مياه الصرف الصحي لمدينة غزة في منطقة الشيخ عجلين إلى تدفق كميات ضخمة من مياه الصرف الصحي غير المعالجة، وصلت إلى مسافة 1,2 كم ملوثة مساحة 55 دونماً من الأراضي الزراعية.

كما أن البيئة البحرية دمرت أيضاً نتيجة الحصار الذي نتج عنه توقف محطات معالجة المياه العادمة المركزية وبالتالي ضخ مياه المجاري في البحر دون معالجة، فالأسماك التي يتم تناولها تكون ملوثة مما تضر بصحة المواطنين.

وعليه يمكن القول أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أحدث آثار كارثية على القطاع الزراعي بجميع مكوناته " زراعة، حيوان، أسماك"، سيما مع استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للأسلحة المحرمة دولياً في حربها على غزة. ما يؤثر بصورة مباشرة في سلامة وجودة الأغذية في قطاع غزة وتعرض حياة المواطنين للخطر، مما يعد مخالفة صريحة لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان .

أما الباحث مصطفى قاعود و في كتابه " اغتيال البيئة الفلسطينية" الصادر في عمان سنة 2008 فقد قال أن الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على البيئة الفلسطينية بكل مقوماتها وعلى رأسها الإنسان الكائن البيئي الأول، بالإضافة إلى كونها نتيجة من نتائج الاحتلال، هي أيضا هدف قائم بذاته؛ فهي تتم بدافع توسيع الاستيطان بالدرجة الأولى، وفي كثير من الأحيان كانت بدافع إشباع العنصرية الدينية ، التي يتلذذ بها ضباط وجنود جيش الاحتلال بسبب تربيتهم على ذلك.

ويؤكد قاعود أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي عملت، بشكل منهجي ومدروس، على تدمير البيئة الفلسطينية، حيث أوغل الاحتلال في مصادرة جميع أوجه الحياة الفلسطينية بهدف القضاء على كل مقومات الشعب الفلسطيني وإرغام الفلسطينيين على الرحيل من تلقاء أنفسهم، عندما تنعدم أسباب الحياة. ورغم الرهان الصهيوني البائس





على رحيل الفلسطينيين (كما يشير الكاتب)، فقد أذهل الفلسطينيون العالم بصمودهم وتشبثهم بأرض الآباء والأجداد، رغم تضاؤل مقومات الحياة وانعدامها في العديد من القرى والبلدات، وبخاصة تلك التي أصبحت معزولة عن محيطها الفلسطيني بسبب جدران الضم والفصل العنصري.

يوضح المؤلف أنه نظراً لكثافة الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية، لا يمكن إجمال كافة الانتهاكات التي وقعت منذ بداية الاحتلال عام 1967 حتى الآن، منوهاً إلى أنه لا بد في البداية من تقديم موجز عن تلك الاعتداءات الخطيرة، حيث يقول: " إن أشرس هذه الاعتداءات بعد استهداف الإنسان الفلسطيني، هي حملات تجريف الأراضي الزراعية وقطع الأشجار المثمرة وبخاصة الزيتون والحمضيات حيث لم تتوقف تلك الحملات ولو ليوم واحد منذ اليوم الأول للاحتلال.

ويذكر الكاتب: إن تلك الحملات ترافقت مع عمليات منظمة لهدم المنازل وبناء المستوطنات، واستتبع ذلك سرقة المياه والرمال والتربة الزراعية، وتحويلها كلها للمستوطنات أو خلف ( الخط الأخضر) وتوظيفها لاستخدامات مختلفة، منها على سبيل المثال تبريد مفاعل ديمونا الهرم. ومن أخطر الانتهاكات في رأي قاعود تلويث مصادر المياه التي يستخدمها الفلسطينيون، وتلويث الأحواض الجوفية بالمياه العادمة القادمة من المستوطنات، وردم وتسميم الآبار وتدمير البنية التحتية من شبكات المياه والمياه العادمة، وتدمير الثروة الحيوانية، وتجريف وإغلاق الطرق الرئيسية والزراعية، واستهداف الهواء من خلال استخدام الغازات والأسلحة المحرمة دولياً، والإضرار بالبيئة السمعية من خلال الحملات العسكرية المستمرة والقصف الجوي والمدفعي واستخدام صنوف الأسلحة كلها؛ مما ترك أثراً بالغاً على الصحة النفسية للأطفال والمسنين.

ومن الاعتداءات التي يذكرها الكاتب كذلك، استهداف البيئة التعليمية، وتخريب الفضاء التجاري والاقتصادي مما أدى إلى إفقار الفلسطينيين، الأمر الذي ترك أثره على البيئة الاجتماعية، واستهداف البيئة الثقافية، واستهداف التراث وتدمير المعالم الحضارية والآثار وإعدام البيئة السياحية، ونقل المناطق الصناعية الملوثة من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة أو المحاذية ( للخط الأخضر)، وإعاقة عملية تخلص الفلسطينيين من نفاياتهم الصلبة والسائلة الصناعية منها والمنزلية، علاوة عن الملوثات الناجمة عن مفاعل ديمونا، والصناعات النووية والكيميائية الناشطة في إسرائيل، إلى جانب الإضرار بالبيئة الدينية واستهداف حرية العبادة.

و في المؤتمر العلمي الذي عقد في بيت لحم بتاريخ 2014/12/9 تحت عنوان " المؤتمر الفلسطيني الخامس للتوعية و التعليم البيئي " قدم الاستاذ المشارك في الفيزياء النووية و الاشعاعية في كلية العلوم و التكنولوجيا بجامعة الخليل الدكتور خليل ذباينة دراسة علمية بعنوان: 'قياس تراكيز بعض العناصر المشعة لعينات بيئية مختلفة وأثرها الصحي على الإنسان جنوب الضفة الغربية، ولخصت الورقة العديد من الدراسات التي أجريت في منطقتي الخليل وبيت لحم، عن طريق قياس تراكيز بعض العناصر المشعة لعينات بيئية مختلفة ( تربة، مياه شرب، نبات، صخور...)، وبالتالي دراسة الآثار الصحية المدمرة على الإنسان وبيئته، والتي جرت على عدة مراحل ولسنوات عديدة، واستخدمت أجهزة قياس متطورة جدا كجهاز كاشفالجermanيوم عالي النقاوة، بقوة فصل كبيرة لتلك النويدات، حيث أظهرت النتائج ارتفاعا ملحوظا في تراكيز النويدات المشعة في العديد من العينات البيئية المختلفة، والتي تمت دراستها، وهذه التراكيز أعلى بكثير من المتوسط المسموح به دوليا، وبالتالي سيكون هناك أثر كبير على صحة الإنسان، الذي يسكن في البيئة التي جمعت منها تلك العينات.

وتؤكد الورقة، أن الهدف من إجراء هذه الدراسات هو بيان آثار بعض العناصر المشعة (كاليورانيوم، والراديو، والسيزيوم، واليود) على الإنسان وبيئته، بحيث تسعى إلى توضيح بعض آثار هذه الإشعاعات، والتي أدت إلى أضرار خطيرة على الإنسان، وخصوصا على الأطفال والأجنة والأمهات، وذلك بإصابتهم بأمراض مختلفة وخاصة السرطان الذي يتلف الرئتين والكبد والكلية والطحال والأمعاء والجهاز العصبي، ما يؤدي إلى تعريضهم للموت، وكذلك أثرها على الجهاز التناسلي للإنسان مسببة العقم للرجال والنساء على حد سواء، ينتج عن ذلك تلف للحيوانات المنوية وتلف الكروموسومات، التي تحمل الخصائص الوراثية في نواة خلايا الجسم البشري، ما يتسبب في حدوث تشوهات جينية في الأجيال اللاحقة، كما يسبب الإجهاض المتكرر للأمهات، بالإضافة إلى الإصابة بحالات مرضية شديدة الخطورة، عن طريق انخفاض قدرة الجهاز المناعي ما يؤدي إلى انتشار الأمراض الأخرى.

و أكد منذر شبلاق المدير العام لمصلحة مياه الساحل أن 90% من مياه قطاع غزة لا تصلح للاستخدام الآدمي والشرب.

وأوضح شبلاق أن الحرب الأخيرة على قطاع غزة كان لها اثر كبير على تلوث المياه في ظل استمرار آثار وتداعيات الحرب تحديدا على الجانب البيئي حيث أدت الحرب إلى إحداث تلوث كبير في الماء والهواء والتربة بسبب استخدام الأسلحة المحرمة دوليا.



وأضاف أن الاحتلال قام خلال الحرب بقصف برك الصرف الصحي بالإضافة إلى تجريف خطوط المياه مما أدى إلى اختلاط مياه الصرف الصحي مع المياه الجوفية التي تستخدم للشرب.

وأشار شبلاق إلى الحاجة لمنظمات دولية لكي تباشر بأخذ عينات من المياه والتربة والهواء وفحصها في مختبرات حديثة، موضحاً أن المختبرات المحلية ليس لديها الخبرة الكافية والمعدات اللازمة للكشف عن حجم التلوث الذي لحق بالبيئة وخاصة مياه الشرب لأن إسرائيل استخدمت أسلحة معروفة وأخرى غير معروفة ولا يعرف تأثيرها على البيئة.

و أكد على ان تلوث المياه يتركز في زيادة نسبة النترات والكلوريد بشكل اكبر من النسبة الطبيعية وهما يشكلان أهم عنصرين لقياس معيار التلوث في المياه"، معبرا عن خشيته من أن تكون الحرب قد تركت اثراً كبيراً على البيئة، وان ذلك سيظهر خلال السنوات المقبلة وبشكل تدريجي".

وأضاف شبلاق أن العديد من محطات معالجة الصرف الصحي محطات قديمة وغير قادرة على معالجة المياه بشكل صحي، مشيراً إلى أن العديد من المشاريع توقفت بسبب الأوضاع السياسية المتردية في القطاع وإغلاق المعابر ومنع وصول أي معدات تساهم في إصلاح محطات الصرف الصحي القديمة.

وبين أن غزة تواجه عجزاً سنوياً في الخزان الجوفي وأنها تستهلك مياه أكبر من طاقة الخزان الجوفي، مؤكداً أن الحل الوحيد هو الاعتماد على مصدر مياه خارجي أو إنشاء محطات لتحلية مياه البحر.

من جانبها قالت ذكرى عجور منسقة برنامج "الحق في بيئة آمنة" في مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان: "قمنا بعد الحرب مباشرة بعمل العديد من الدراسات والفحوصات حول اثر العدوان على البيئة في غزة وذلك بمساعدة من خبراء دوليين وكانت النتائج كارثية وخطيرة."

وأضافت عجور أن إسرائيل استخدمت عدداً كبيراً من الأسلحة المحرمة دولياً خلال الحرب على غزة ومنها الفسفور الأبيض والقنابل كبيرة الحجم وقامت بقصف أبار المياه ودمرت شبكات الصرف الصحي وتمنع إدخال أي مواد لإصلاح شبكات المياه بسبب إغلاق المعابر، وكل ذلك أدى للتأثير على جميع مكونات البيئة في غزة وأهمها التربة، والمعروف أن المصدر الوحيد لمياه الشرب في غزة هو الخزان الجوفي.

وحذرت عجور من أن أثار تلوث المياه قد لا تظهر في الوقت الحالي، وإنما ستبدأ بالظهور بشكل تدريجي في المستقبل، وتبين ذلك من خلال نتائج الفحوصات التي

أجرتها وزارة الصحة على عينات جمعت على مدى خمسة أشهر متتالية، مؤكدة أن 90% من المياه المنتجة في قطاع غزة غير صالحة للاستخدام الآدمي، وتعاني من نسب ملوحة عالية، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى عدم القدرة على التزود بالمياه اللازمة للأغراض اليومية من نظافة شخصية وشرب وطهي وغيرها من الاستخدامات اليومية الأخرى.

وبهذه المناسبة أصدرت مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان بياناً أوضحت فيه أبرز المشاكل البيئية التي يعاني منها القطاع جاء فيه تعدي صارخ من قبل سلطات الاحتلال على جميع مصادرها بلا استثناء، ولا تزال سلطات الاحتلال تمعن في التعدي على البيئة ومصادرها الأساسية والمحدودة أصلاً في قطاع غزة، حيث أن الحصار المفروض على قطاع غزة ألقى ولا زال بظلاله المدمرة على جميع مكونات البيئة الأساسية من ماء وهواء وتربة ومصادر المياه المحدودة أصلاً في القطاع والتي تعاني من تدهور خطير، حيث أن مياه الخزان الجوفي تستنزف بشكل يومي ومتواصل وتعاني من تلوث خطير، جراء الحرب الإسرائيلية على غزة، واستمرار حفر الآبار غير المرخصة، وتداخل مياه البحر المالحة للخزان الجوفي، ما يعني خطر تلوثها ونضوبها مستقبلاً، ومواصلة الأزمة المائية التي يعاني منها القطاع من ناحية الكمية والنوعية.

### الاستنتاجات و الاستخلاصات:

يمكن اجمال ما سبق بالقول أن اسرائيل و قبل انشائها كانت تسعى بدأب و جهد متواصل الى الحصول على اسلحة غير تقليدية، كانت كيميائية أم جرثومية أم نووية، و قد نجحت في ذلك كثيراً، بمساعدة من دول متعددة، و لم تكتم اسرائيل بحيازة أو تصنيع هذه الأسلحة و انما استعملتها حتى قبل ظهور الكيان ذاته، و لم تستعمله ضد الفلسطينيين فقط، بل استخدمته ضد العرب ايضاً. و قد استخدمت هذه الاسلحة بما يناقض القانون الدولي أو الانساني، و بالتالي، فهي اسلحة محظورة دولياً. و رغم ذلك. فإن أحداً لم يحاسب أو يلاحق اسرائيل في المحافل الدولية ، و السبب في ذلك يعود الى ما يلي:

- ان الدول الغربية و الاستعمارية هي التي تدعم و تحمي اسرائيل و تساعد في امتلاك تلك الاسلحة، فهي لن تقوم بمحاسبتها.
- غياب الضغط العربي و الاسلامي على المشهد،



- عدم القدرة الفلسطينية على متابعة هذا البحث، ذلك ان الطرف الفلسطيني يتميز بالضعف و الفرقة و الانقسام و تضييع الفرض الدولية، و تقرير غولدستون و فتوى محكمة لاهاي خير مثال على ذلك .
- قوة الحضور و التأثير الاسرائيلي في المحافل الدولية و مراكز صنع القرار العالمي.

و رغم أن الصورة قائمة، الا ان الفرصة لم تضع اطلاقاً، فإن من الممكن اعادة ترتيب الأوراق في هذا الملف، و اعادة توحيد الصفوف، من خلال اطلاق حملة اعلامية و دبلوماسية و قانونية تفصح استخدامات اسرائيل للأسلحة المحظورة و آثارها المدمرة على الانسان و البيئة الفلسطينية، و من خلال طرح هذا الملف في كل المحافل و الهيئات الدولية، و تقديم المسؤولين الى المحاكم الشعبية و الدولية ، و من خلال تشكيل جبهات مدنية في كل الدول الصديقة لجعل استخدام الاسلحة المحظورة ملفاً حاضراً في الوعي و الوجدان.

التوصيات:

- تشكيل لجنة من خبراء القانون الدولي و الحقوقيين و الشخصيات الدولية المساندة للقضية الفلسطينية، تكون مهمتها التحرك من أجل حشد الرأي العام داخل المنظمات الدولية في اتجاه تبني قرارات معينة بالتحقيق في الأوضاع التي خلفتها الحرب في غزة.
- تشكيل لجنة تنفيذية تتولى توثيق الجرائم الاسرائيلية في القطاع و ترصد أدلتها و شهادات الشهود، كما تحدد شخصيات و مناصب المتورطين في هذه الجرائم من الجانب الاسرائيلي و الاستعانة في ذلك بكافة الوسائط التكنولوجية المتاحة لإعداد ملف كامل عن الجرائم.
- تشكيل لجنة دفاع من القانونيين العرب لرفع القضايا أمام محاكم الدول ذات الاختصاص العالمي، تختصم فيها القادة السياسيين و العسكريين الاسرائيليين.
- مخاطبة حكومات الدول المصدقة على معاهدات جنيف و بروتوكولاتها الملحقمة بهدف دفعهم للتقدم بطلبات للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم اسرائيل.
- العمل على دفع الدول العربية التي لم تصدق بعد على معاهدات جنيف الى التصديق عليها حتى يكون من حقها التقدم بطلبات للمحكمة الجنائية الدولية بهدف محاكمة قادة اسرائيل.

- التنسيق مع المؤسسات الأجنبية و الدولية و الاسرائيلية التي كانت شاهدة على الانتهاكات مثل منظمات غوث اللاجئين، الفيدرالية الدولية، الصليب الأحمر، و مؤسسة بتسليم الاسرائيلية.
- اعداد برنامج تدريبي للقائمين على أمر المنظمات الحقوقية الفلسطينية، و للعاملين بالحقل الاعلامي الفلسطيني فيما يتعلق برفع قدراتهم في توثيق الانتهاكات الاسرائيلية و جرائم الحرب التي يرتكبونها في الأراضي المحتلة.
- العمل على طرح موضوع الانتهاكات الاسرائيلية و الجرائم التي ارتكبتها على جدول أعمال كل المنظمات الاقليمية و الدولية التي تحظى المنظمات الأهلية و الحقوقية العربية بعضويتها، أو بوضعية استشارية.
- تشكيل لجنة تنسيق و متابعة، تكون في حالة انعقاد دائم بهدف متابعة و رصد ما يتحقق من توصيات و العمل على التنسيق بين الأطراف المعنية للتحرك.
- العمل المشترك بين القطاع الرسمي و الأهلي الفلسطيني من أجل وضع خطط قصيرة المدى و طويلة المدى للحد من آثار استخدام الأسلحة المحظورة دولياً.
- حملات توعية بأضرار تلك الأسلحة و التعامل معها.
- توفير الحد الأدنى من الخدمة الطبية في جميع المناطق الفلسطينية للتعامل الفوري مع مثل هذه الحالات.

### المراجع:

1. د. حامد أبو ستة، أسلحة اسرائيل المحظورة، جريدة الحياة، بتاريخ 2013/3/7، ص706، لندن.
2. د. ماهر حامد الحولي و آخرون، التكيف الشرعي و القانوني للحرب على غزة، الجامعة الاسلامية، 2010، غزة.
3. لواء ركن عرابي كلوب، قراءة في حرب اسرائيل الثالثة على قطاع غزة، بحث مقدم الى ورشة لديوان الموظفين، تموز 2014، غزة.
4. د. حنا عيسى، استخدام اسرائيل لأسلحة محظورة اجرام عالمي للقضاء على شعب أعزل، مقال نشر في موقع معاً الاخباري بتاريخ 2013/5/19.
5. مركز الاعلام و المعلومات، تقرير صادر بتاريخ 2013/7/14.
6. تقرير صادر عن المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الانسان، صدر بتاريخ 2013/9/25.



7. تقرير صادر عن مركز الميزان لحقوق الانسان صدر بتاريخ آذار من عام 2014، غزة.
8. د. مصطفى قاعود، اغتيال البيئة الفلسطينية، عمان، 2008.
9. د. خليل ذيابنه، بحث " قياس تراكيز بعض العناصر المشعة لعينات بيئية مختلفة و أثرها على الانسان في جنوب الضفة"، مقدم الى المؤتمر العلمي الفلسطيني الخامس للتوعية و التعليم البيئي الذي عقد في بيت لحم بتاريخ 2014/12/9.